الورقة الثانية

إسرائيل والنظام الدولي*

مقدمة

يدور الحديث هنا عن استشراف ملامح العلاقات بين إسرائيل والنظام الدولي، والقوى الكبرى، والمنظمات الدولية حتى العام ٢٠١٥م، وهي فترة قصيرة للغاية في عمر الشعوب والدول، فالحديث يدور عن ثمان سنوات فقط، صحيح أنها فترة تعد طويلة من الناحية الإسرائيلية لاعتبارات عديدة أبرزها حداثة عمر الدولة في المنطقة، وسرعة إيقاع التطورات والتغيرات، إضافة إلى أن إسرائيل تخطط لفترات زمنية متفاوتة على المدى القصير والمتوسط والطويل، ولكن الحديث عن فترة ثمان سنوات في المحصلة النهائية هو حديث عن المستقبل المنظور أو استشراف للمستقبل على المدى القصير.

وسوف نتناول الموضوع في نقاط محددة على النحو التالي:

أولا: العلاقات مع الولايات المتحدة، وتوظيفها في العلاقات الدولية

ثانيا: العلاقات مع القوى الدولية الأخرى

ثالثا: العلاقات مع الأمم المتحدة.

* **د. عماد جاد/** رئيس قسم الدراسات الإسرائيلية في مؤسسة الأهرام/ مصر.

أولا: العلاقات مع الولايات المتحدة، وتوظيفها في العلاقات الدولية

نشير بداية إلى مركزية العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، فإسرائيل تطور علاقاتها مع الولايات المتحدة باعتبارها القوة العظمى الأولى في عالم ثنائي القطبية، باتت تنفرد بإدارته بعد انتهاء الحرب الباردة، وتوظف العلاقات الخاصة مع الولايات المتحدة في تحقيق مكاسب كبرى على صعيد علاقاتها مع القوى الدولية المختلفة الساعية إلى كسب ود الولايات المتحدة، إذ رسخت إسرائيل قناعة عند دوائر عديدة في العالم بأنها تمثل المدخل إلى قلب واشنطن، المدخل إلى التأثير على السياسة الأمريكية، وكسب ود الإدارات الأمريكية المختلفة، وهو أمر غاية في الأهمية وظفته إسرائيل كثيرا في تحقيق اختراق عديد من المناطق والأقاليم.

وفيما يخص العلاقات الأمريكية الإسرائيلية نشير بوضوح إلى أنها تمثل نمطا متطورا من "التحالف الإستراتيجي" إلى الدرجة التي جعلت بعض دارسي العلاقات الدولة يتخذون من هذه العلاقات نمطا للتحالف الواقعي، فعلى الرغم من عدم وجود اتفاق تحالف رسمي بين البلدين، إلا أن واقع العلاقات يشير إلى أنها علاقات تحالف إستراتيجي. فالولايات المتحدة تضع من حماية أمن إسرائيل وضمان تفوقها العسكري النوعي على كافة جيرانها هدفا من أهداف سياستها الخارجية في الشرق الأوسط إلى جانب ضمان تدفق النفط بأسعار معقولة.

وإذا كنا نلاحظ بدايات لتوجهات أمريكية داخلية تدعو إلى التخلص من عبء تبني السياسة الخارجية الأمريكية للمصالح الإسرائيلية في المنطقة، إلا أن هذه التوجهات لا تزال في بدايتها، ولا يتوقع أن تؤتي بثمار في مرحلة الدراسة حتى العام ٢٠١٥م، إذ يمكن أن تؤتي ثمارها بعد ذلك، وضمن سياق دولي وإقليمي معين.

الحقيقة أن علاقات إسرائيل بالولايات المتحدة تتجاوز التفاعل المباشر، فعلى مدار العقود الماضية ساد نوع من الاعتقاد العام عند عواصم العالم والمنطقة بأن الطريق إلى

واشنطن يمر عبر تل أبيب، وأن مدخل التأثير على السياسة الأمريكية يأتي عبر علاقة ما مع إسرائيل. وترافق معه اعتقاد آخر بأن الدولة المعنية يمكن أن تحصل على ما تريد من واشنطن، وتؤثر في السياسة الأمريكية على النحو الذي تريد، إذا ما جرى التوافق مع إسرائيل، وتصل هذه الرؤية إلى القمة في حال حمل إسرائيل لهذه المطالب إلى العاصمة الأمريكية، أو التدخل المباشر لصالح ما تريد الدولة المعنية من واشنطن.

تحقق ذلك نتيجة عدة اعتبارات، منها أن الإدارات الأمريكية المختلفة منذ إعلان إسرائيل حددت مصالحها في الشرق الأوسط في ضمان تدفق النفط بأسعار معقولة، وضمان أمن إسرائيل وحمايتها من الأخطار التي تتهددها، ومنها أيضا نجاح إسرائيل في تسويق هذه الرؤية– الصحيحة في حينها– وتضخيمها، ثم تكريسها عند الأطراف الدولية والإقليمية، كذلك فإن الدول العربية ساهمت في تكريس هذه الرؤية عندما تعاملت معها على أنها مُسَلَّمَة، ولم تسع إلى تحديها أو محاولة اختراقها وبناء علاقات متشعبة مع الولايات المتحدة تفرض شبكة من المصالح يمكنها فرض قيود على هذه الرؤية الإسرائيلية. وقد أدت ظروف الحرب الباردة وتطور علاقات عديد من الدول العربية بالاتحاد السوفييتي السابق، إلى تقوية مكانة إسرائيل في الإستراتيجية الأمريكية من ناحية وإلى ممارسة إسرائيل لدور مهم في هذه الإستراتيجية.

في إطار هذه الظروف الموضوعية تبلورت رؤية واضحة وتكرست بمرور الوقت، تمثلت في التعامل مع إسرائيل بوابة شرعية للتقرب من الولايات المتحدة وكسب ودها، فالدولة التي تنفتح على إسرائيل وتتعاون معها وتطور علاقاتها بها، ستكون في الأغلب محل رضا أمريكي بصرف النظر عن أي اعتبارات أخرى تتعلق بطبيعة النظام السياسي أو ملفات الديمقراطية وحقوق الإنسان، وفي إطار تنظر فيه واشنطن "بعين العطف" إلى مصالح هذه الدولة وتطلعاتها، ومطالبها سواء كانت هذه المصالح أو المطالب عند واشنطن مباشرة، أو عند أطراف دولية أخرى صديقة مثل الاتحاد الأوروبي، أو معادية مثل حلفاء الاتحاد السوفييتي السابق. ويمكن القول: إن هذه الرؤية كانت أقرب إلى

المُسَلَّمة طوال العقود الأربعة التي تلت إعلان إسرائيل، أي حتى نهاية العقد التاسع من القرن العشرين. وفي هذا السياق أقدمت عديد من الدول في أقاليم العالم المختلفة على إقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، وحرصت دول أخرى- مثل تركيا كانت تربطها بإسرائيل علاقات دبلوماسية رسمية- على تطوير هذه العلاقات في مراحل تالية.

مع نهايات القرن العشرين وبدايات القرن الحادي والعشرين، وخصوصا بعد انهيار الاتحاد السوفييتي منذ عام ١٩٩١م بدأت هذه الرؤية في التزعزع، إذ بدت إسرائيل في كثير من المواقف والمناسبات عبئا على الإستراتيجية الأمريكية، وبدأت التساؤلات تطرح حول التأثيرات السلبية للعلاقات الأمريكية الإسرائيلية على المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط والعالم، وهي المرحلة التي تطورت على مدار العام الماضي ٢٠٠٦م، والتي شهدت لأول مرة طرح أسئلة غير معتادة في الولايات المتحدة عن الأبعاد السلبية المختلفة للعلاقة مع إسرائيل.

يمكن القول: إن مرحلة تزعزع الرؤية التقليدية للعلاقات الأمريكية الإسرائيلية قد بدأت مع انتهاء الحرب الباردة واختفاء حلف وارسو وتفكك الاتحاد السوفييتي، وحدوث تطورات إقليمية مهمة أدت إلى ظهور إسرائيل بمظهر العبء على الإستراتيجية الأمريكية، وبعد أن كان ينظر لإسرائيل باعتبارها رصيدا "ثمينا" للسياسة الأمريكية وحليفا متقدما في "بيئة معادية"، بدت إسرائيل عبئا ثقيلا على الولايات المتحدة إبان أزمة حرب الخليج الثانية (احتلال الكويت ثم تحريره)، إذ خلصت واشنطن إلى أن هدفها تشكيل تحالف من دول المنطقة لطرد القوات العراقية من الكويت يتطلب إبعاد إسرائيل عن الصورة تماما، بل والضغط عليها حتى لا ترد على صواريخ صدام حسين، فأي رد إسرائيلي سيؤدي إلى تفكك التحالف، وخضعت واشنطن لابتزاز إسرائيلي في الحصول على ثمن مباشر لقاء الابتعاد عن المسرح وعدم الرد على صواريخ صدام حسين.

وبعد انتهاء الحرب اقتضت المصلحة الأمريكية عقد مؤتمر سلام للشرق الأوسط (مؤتمر مدريد في أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٩١م)، وهو ما قاومته حكومة شامير، فجرى

جلبه إلى المؤتمر، وتجميد ضمانات القروض الأمريكية من قبل الرئيس جورج بوش الأب، والتدخل في الانتخابات البرلمانية الإسرائيلية على النحو الذي أدى إلى إسقاط الليكود وعودة حزب العمل بقيادة رابين، ومن ثم بدء مسيرة أوسلو. في نفس الوقت بدا واضحا أن هناك حدودا لما يمكن أن تجنيه الدول من خلال مقولة "الطريق إلى قلب واشنطن يمر عبر تل أبيب"، والمثال البارز هنا الحالة التركية، فقد حصلت الأخيرة على بعض المكاسب من جراء تفعيل علاقاتها مع إسرائيل وتطويرها، إلا أنها لم تحصل على الجائزة الكبرى التي كانت أنقرة تتطلع إليها وهي الاستعانة بواشنطن في اقتحام أبواب الاتحاد الأوروبي والحصول على العضوية الكاملة، فقد بدا واضحا بالفعل أن هناك حدودا لما يمكن أن تحققه الدول جريا على المعادلة الخاصة بالعلاقة مع إسرائيل، ففي الوقت الذي يمكن أن تنال فيه رضا واشنطن، وتحصل على مزايا اقتصادية وتجارية، ومساندة في قضايا محددة، إلا أن هناك قضايا لا تتجاوب معها واشنطن، وهناك قضايا أخرى لا يمكنها تلبية طلب الطرف الثالث؛ لأن ما يريده مرفوض من قوى كبرى أو تكتلات قوية كالاتحاد الأوروبي، أو أن الحسابات الخاصة بهذه القوى أو الكتلة تختلف عن حسابات واشنطن. وباختصار بدا واضحا أن هناك حدودا لما يمكن أن تجنيه الدول من واشنطن عبر تطوير علاقاتها مع "إسرائيل".

لعل المرحلة الأهم في معالجة هذه الرؤية هي مرحلة اتساع دائرة التباين في الرؤية والمصالح بين واشنطن وتل أبيب، وإذا كانت مؤشرات عديدة قد أكدت على هذا التباين خلال السنوات الخمس الماضية، فإن العام ٢٠٠٦م حمل معه مؤشرات قطعية على هذا التباين، منها قضية الجاسوس بولاربد، وتزويد إسرائيل للصين بتكنولوجيا أمريكية متطورة دون معرفة واشنطن، وقيام منظمة "إيباك" بدور في نقل معلومات أمريكية حساسة إلى إسرائيل عبر دائرة "يهودية أمريكية" من مسؤولين في وزارة الدفاع وإيباك، وإذا كانت سيطرة "المحافظون الجدد" و "الحرب على الإرهاب" قد وضعتا سقفا لبروز هذا التباين فإن تطورات لاحقة في العام ٢٠٠٦م قد أطاحت بهذا السقف، وأماطت

اللثام عن هذه التباينات التي وصلت في مراحل تالية إلى مستوى التناقضات، ومن أبرز هذه التطورات دراسة والت وميرشامير، وكتاب الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر "فلسطين: سلام لا فصل عنصري"، ثم تَعمُّق المأزق الأمريكي في العراق، وأخيرا نتائج انتخابات التجديد النصفي للكونجرس وعودة الديمقراطيين للسيطرة على مجلسيه.

كسر المحرمات

تجسدت سلبية العلاقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل على نحو جلي في دراسة أعدها عالمان من أبرز أساتذة العلاقات الدولية في الولايات المتحدة الأمريكية[1]. وتكرّست هذه السلبية بعواقب الحرب الإسرائيلية على حزب الله، وتعمقت بعد اكتشاف أبعاد الورطة الأمريكية في العراق وانتخابات التجديد النصفي للكونجرس في نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٠٦م، والحاجة إلى إستراتيجية أمريكية جديدة ومغايرة في الشرق الأوسط، واتساع دائرة التباين في الرؤية والمصالح بين واشنطن وتل أبيب.

تنبع أهمية الدراسة من أنها أول دراسة في الولايات المتحدة على يد متخصصين في مجالهما، ومن أنها انطلقت من أرضية المصلحة الوطنية الأمريكية، وطرحت مجموعة من التساؤلات حول سياسة الولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط، والتي تبنت على الدوام الرؤى الإسرائيلية دون النظر إلى ما يمكن أن تسببه من أضرار للمصالح الوطنية الأمريكية، ومن أبرزها: لماذا كانت الولايات المتحدة مستعدة لأن تبعد أمنها الخاص وأمن كثيرين من حلفائها من أجل دعم مصالح دولة أخرى؟ هل يرجع ذلك إلى مصالح إستراتيجية مشتركة أم حتميات أخلاقية قاهرة؟

كانت الإجابة في السياسات المحلية، أي في الاعتبارات الأمريكية الداخلية التي تدفع في اتجاه تبني سياسات خارجية موظفة لمصلحة دولة أخرى (إسرائيل) على حساب المصالح الحقيقية للولايات المتحدة، ودليل ذلك حصول إسرائيل منذ نهاية الحرب العالمية الثانية على نحو (١٤٠) مليار دولار من الولايات المتحدة دون قيود على تدفق هذه المساعدات أو طرق استخدامها ومجالات إنفاقها التي ترد على الدول الأخرى التي تتلقى

مساعدات أمريكية. أيضا فإن واشنطن استخدمت منذ عام ١٩٨٢م الفيتو ٣٢ مرة لمنع صدور قرارات ترفضها إسرائيل، وهو عدد يزيد على عدد مرات استخدام الفيتو من جانب الدول الأربع الأخرى التي تتمتع بهذا الحق في مجلس الأمن: الاتحاد السوفييتي (روسيا) والصين وفرنسا وبريطانيا.

أشارت الدراسة إلى أن إسرائيل أضرت كثيرا بالمصالح الإستراتيجية الأمريكية عندما أقدمت على نقل تقنيات عسكرية حساسة إلى الصين، وتجسست على واشنطن (قضية بولارد)، بل إن اللوبي الإسرائيلي في الولايات المتحدة شارك في عملية التجسس عبر قيام مسؤولين في منظمة إيباك بنقل معلومات حساسة من وزراة الدفاع الأمريكية– من خلال لاري فرانكلين– إلى دبلوماسي إسرائيلي.

فنَّدت الدراسة الأساس الأخلاقي للعلاقات الأمريكية الإسرائيلية عبر التأكيد على زيف ادعاء ديمقراطية إسرائيل، فإسرائيل ليست دولة ديمقراطية، وديمقراطيتها محدودة باعتبارات دينية لليهود، وعرقية ليهود الغرب، فهي دولة تقوم على علاقة الدم وليس المواطنة. وأكّدا أن ادعاء اعتبار الديمقراطية في المساندة الأمريكية لإسرائيل هو ادعاء باطل؛ لأن الولايات المتحدة لا تساند– عادة– الدول الديمقراطية، بل إنها كثيرا ما دبرت انقلابات على نظم ديمقراطية، وترتبط بعلاقات قوية بنظم حكم ديكتاتورية.

ترى الدراسة أن السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط موجهة أساسا لخدمة المصالح الإسرائيلية، فغزو العراق هو مصلحة إسرائيلية وليست أمريكية، وعداء إيران كذلك، ونفس الشيء ينطبق أيضا على مقاطعة سوريا وفرض الضغوط عليها، بل إن بعض التعبيرات والمسميات الأمريكية هي في جوهرها تعبيرات إسرائيلية مثل تعبير "الدول المارقة". مما فتح المجال أمام أصوات أمريكية أخرى كي تتحدث عن مخاطر دعم واشنطن لإسرائيل على المصالح الوطنية الأمريكية، ومن قبيل ذلك ما قاله روبرت جالوتشي– العميد السابق لجامعة جورج تاون في محاضرة له بالمدينة التعليمية بقطر– "إن

الولايات المتحدة تدفع ثمنا غاليا مقابل دعمها لإسرائيل، وفي كثير من الحالات كانت المسؤولية تلقى على عاتق واشنطن في كل ما تقوم به إسرائيل"[٢].

وعلى نفس الدرجة من أهمية هذه الدراسة يأتي كتاب الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر[٣]، وخلاصته: إما أن تطبق إسرائيل قرارات الشرعية الدولية وتقبل بقيام دولة فلسطينية مستقلة، أو تنتهي إلى دولة عنصرية على غرار النظام الذي تهاوي في جنوب إفريقيا.

تعمق المأزق الأمريكي في العراق

مع ازدياد حدة المأزق الأمريكي في العراق، بدأت الإدارة الأمريكية عملية مراجعة للموقف عبر الاستعانة بفريق بوش الأب لوضع إستراتيجية جديدة تتيح مخرجا مقبولا من هذا المأزق. وهنا تولى مركز جيمس بيكر- الذي يشرف عليه السفير إدوارد جيريجان- إعداد هذه الإستراتيجية الجديدة التي أكدت على ضرورة تبني إستراتيجية جديدة تنهض على انسحاب تدريجي من العراق.

أما سوريا فقد رأت الدراسة أنها تمثل خطرا وفرصة في نفس الوقت، وحسب الدراسة فإن "الأسد يمكنه إعاقة التقدم في العراق وتعطيل التسوية في لبنان، وأيضا دعم قوى التشدد في فلسطين"، ومن ثَمَّ فتوصية الدراسة هي الانفتاح على سوريا و" جلب أولمرت إلى مائدة التفاوض كما فعل بوش الأب وبيكر مع شامير عام ١٩٩١م"[٤].

وبالنسبة لإيران هناك توصيات بضرورة العمل على فتح قنوات للحوار معها، وهو ما يعني التسليم من قبل واشنطن بدور إيراني مميز في المنطقة، وربما القبول بإيران نووية ضمن قيود معينة، صحيح أن هذه الرؤية لم تستقر بعد، إلا أن الحوار يتطرق إلى مختلف الاحتمالات، والجديد أنه يناقش على أرضية مصالح وطنية أمريكية مجردة من أية حسابات تتعلق بالرؤية الإسرائيلية.

هناك توصية بضرورة بدء عملية تسوية سياسية حقيقية للصراع العربي الإسرائيلي لتشكل نوعا من وقف حالة العداء المتصاعدة في العالمين العربي والإسلامي ضد

الولايات المتحدة، وهذه الرؤية الجديدة تبتعد كثيرا عن الرؤية الإسرائيلية، وقد جاء الأداء المتواضع للجيش الإسرائيلي في حربه مع مقاتلي حزب الله ليدفع هذه الرؤية إلى الأمام، ويقلص من مساحة الدور الإسرائيلي في التأثير على السياسات الأمريكية، فقد اعتبرت أطراف عديدة- ومنها إسرائيلية- أن إسرائيل فشلت في القيام بأول مهمة جدية لصالح الولايات المتحدة، وهي القضاء على مقاتلي حزب الله.

انتخابات التجديد النصفي للكونجرس

مزيد من المراجعة لأسس السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط

أسفرت انتخابات التجديد النصفي للكونجرس عن سيطرة الديمقراطيين على مجلسيه، وفقدان الحزب الجمهوري للأغلبية التي كان يتمتع بها مدة ١٢ عاما، وقد أدت هذه النتائج إلى الإسراع بعملية المراجعة التي تجري للسياسة الخارجية الأمريكية، فقد كان العراق الملف الرئيسي في الانتخابات، ولذلك كان الأثر المباشر للإعلان عن النتائج استقالة مهندس الحرب على العراق، وزير الدفاع دونالد رامسفيلد، وحلول روبرت جيتس محله، والأخير يرى أن سياسة إسرائيل في الشرق الأوسط تؤثر سلبيا على المصالح الأمريكية في المنطقة، وأن واشنطن تتحمل وزر السياسات الإسرائيلية، ومن ثم على واشنطن أن تتصرف من منطلق رؤيتها لمصالحها[٥]. واستمرار عملية المراجعة، وقبول الرئيس بوش بتغيير الاتجاه في العراق بالتوافق مع الديمقراطيين وذلك عبر عمل لجنة "بيكر- هاملتون"[٦] التي أشارت مصادر إسرائيلية عديدة إلى أن توصياتها تثير مخاوف كبيرة في إسرائيل[٧]. وفي هذا السياق عاد فريق بوش الأب إلى الصدارة من جديد وهو أمر يثير أيضا المخاوف في إسرائيل، إذ رأى بعضهم "أن الرئيس بوش يعود إلى رجال أبيه، وصعود رجال الأب من جديد لا يبشر بالخير في إسرائيل، فقد واجه بوش الأب شامير ونتنياهو وشارون، وكره المستوطنات، وجمّد ضمانات القروض، وساهم في هزيمة الليكود عام ١٩٩٢م"[٨].

ترى التقديرات الإسرائيلية أن عودة فريق بوش الأب تعني أن إسرائيل هي أحد اللاعبين في الشرق الأوسط، ولكنها لن تكون اللاعب الوحيد كما كان الحال[٩]. وتثير هذه الرؤية قضية مهمة تتمثل في أن السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط كانت تتشكل في السنوات الماضية انطلاقا من محورية دور إسرائيل، بل إن هذا الدور وصل إلى أن يكون المتغير الرئيسي في تحديد التفاعلات الأمريكية، ومن ثم تأطير السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط. أما الجديد في سياق هذه التحولات فهو تحول إسرائيل إلى أحد اللاعبين، واعتبار المصالح الوطنية الأمريكية المتغير الرئيسي في تحديد التفاعلات، وسيجري التعامل مع إسرائيل هنا باعتبارها أحد اللاعبين في مجمل هذه التفاعلات، وعليها أن تبحث عن التقاطع في المصالح مع الولايات المتحدة، بل أن تلعب أحيانا أدوارا لا تحقق مصالحها بقدر ما ترى واشنطن أنها تحقق مصلحة أمريكية، ويتصور أيضا أن تتعرض إسرائيل لمواقف تفرضها عليها واشنطن للقيام بأدوار أو اتخاذ قرارات عكس ما تعتقد أن مصلحتها تستوجبها، ونشير هنا بوضوح إلى المؤشرات الأولية على انفتاح أمريكي متوقع تجاه سوريا، وربما أيضا تجاه إيران، بل أن فكرة عقد مؤتمر سلام دولي جديد، يطلب من إسرائيل المشاركة الإيجابية فيه مثّلت أحد أبرز المؤشرات من قبل باحثين إسرائيليين على تحولات متواصلة في الموقف الأمريكي، بل ويمكن أن تطلب واشنطن- في إطار الرؤية الجديدة لسياساتها في الشرق الأوسط- من إسرائيل اتخاذ خطوات أو بادرات "إيجابية" تجاه سوريا بصرف النظر عن التقديرات الإسرائيلية لهذه الخطوات، ويشار على سبيل المثال إلى رفض واشنطن للتلميحات الإسرائيلية بشأن التفاوض مع سوريا خلال شهري أكتوبر ونوفمبر ٢٠٠٦م[١٠]، إذ أعلن مسؤول أمريكي بارز أن سوريا دولة خطيرة لا تساهم في الاستقرار، وتشارك في قتل الجنود الأمركيين في العراق، ومن ثم لا ينبغي أن تحصل على جائزة الآن[١١]. ويشار هنا أيضا إلى أن أوساطا أمريكية عديدة قد أبدت امتعاضها من تصريحات رئيس الوزراء الإسرائيلي إبان زيارته

الأخيرة لواشنطن، والتي أشاد فيها بالغزو الأمريكي للعراق مؤكدا أنه أدى إلى استقرار الشرق الأوسط[١٢].

يمكن أن نخلص من ذلك إلى القول بأن تحولا ملموسا بدأ يطرأ في موقف الإدارة الأمريكية تجاه رؤيتها لإسرائيل ودورها، والآثار المترتبة على الولايات المتحدة من جراء سياسات إسرائيل في المنطقة. وقد تجسدت ملامح التحول في زيارات أولمرت للولايات المتحدة أواخر ٢٠٠٦م، إذ قدَّرت مصادر إسرائيلية أن زيارة أولمرت قد كشفت عن تصاعد دائرة الخلاف بين إسرائيل والولايات المتحدة. وكذلك بعث السفير الإسرائيلي في واشنطن داني أيالون- المنتهية ولايته- برسالة إلى حكومته محذرا من حدوث تغير في السياسة الأمريكية تجاه إسرائيل، ومؤكدا على أن وزيرة الخارجية الأمريكية كوندليزا رايس بدت حادة ومحتجة بشدة إزاء ما تقوم به إسرائيل، واختتم رسالته بالتأكيد على أن حصيلة سياسة إسرائيل سلبية للغاية تجاه واشنطن وللرئيس بوش والجمهوريين"[١٣].

لخص الرئيس السابق للبنك الدولي، والمبعوث الخاص للجنة الرباعية، جيمس ولفنسون حال العلاقات الأمريكية الإسرائيلية ومكانة إسرائيل عند واشنطن أمام مؤتمر الاتحاد اليهودي في شيكاجو بالقول: "صحيح أن الغرب يعترف بأهمية إسرائيل وبجذورها التاريخية، وأن إسرائيل مهمة للولايات المتحدة من النواحي السياسية والإستراتيجية، إلا أن التغيرات الإقليمية التي جرت مؤخرا لا تعمل في صالح إسرائيل وتُعقد من وضعها". وأضاف: "من ناحية الولايات المتحدة فقد نشأ في الشرق الأوسط وضع من انعدام اليقين، فإسرائيل تبدو هشة للغاية، وقوتها العسكرية وضعت في اختبار، التأثير الإيراني تعاظم، والولايات المتحدة تغرق في الوحل العراقي، والإسلام المتطرف يتعاظم تأثيره... وفي غضون عام أو عامين ستبتعد إسرائيل عن مركز اهتمام الإدارة الأمريكية"[١٤].

وفي أثناء زيارتها لسوريا في أوائل مايو ٢٠٠٧م أعلنت رئيسة مجلس النواب الديمقراطية نانسي بيلوسي أن على إسرائيل أن تستعد لإجراء مفاوضات مع سوريا،

وهو الإعلان الذي فاجأ رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت، في وقت يعلم فيه أن الإدارة الأمريكية ضد خطوة من هذا النوع[١٥].

السؤال هنا: هل يعني ذلك أن جوهر العلاقات الأمريكية الإسرائيلية قد تغير، وأن إسرائيل لم تعد تحتل المكانة المحورية في السياسة الأمريكية في المنطقة، ومن ثم سقطت معادلة أن الطريق إلى قلب واشنطن يمر عبر تل أبيب؟

المؤكد أن ثمة تغيرا في علاقة واشنطن بتل أبيب، وأن هذا التغير جاء حصلية تغيرات إقليمية مثلت أزمات كبرى للإدارة الأمريكية، سواء في "المستنقع العراقي" أو الأزمة مع إيران وسوريا، والمشكلة الفلسطينية الإسرائيلية. وبدا واضحا من بعض التقديرات الأمريكية أن إسرائيل مثلت عنصرا مشتركا في هذه الأزمات، وبدت في معظمها عبئا على الإستراتيجية الأمريكية، وأن شقًّا رئيسيا من أزمات الولايات المتحدة في الشرق الأوسط والكراهية لواشنطن هي نتيجة تقديم الهدف الإسرائيلي على الأمريكي في السياسة الأمريكية تجاه المنطقة. وفي هذا السياق تجري عملية مراجعة للسياسة الأمريكية تجاه ملفات كثيرة من خلال معادلة جديدة تقدم الهدف الأمريكي على الإسرائيلي في السياسة الجديدة تجاه المنطقة، بل إن الرؤية الجديدة تتضمن مطالبة إسرائيل بلعب أدوار مساعدة لواشنطن في المنطقة من خلال قيامها بخطوات قد لا ترغب فيها أو لا تفضلها، ومنعها من القيام بسياسات مفضلة حاليا، ويبدو أن هذه العملية عملية تطورية، بمعنى إنها ستتواصل ويمكن أن تتعرض للتصاعد أو التراجع وفق المتغيرات المختلفة.

لا يعني ذلك أن تغيرا كبيرا سيطرأ على جوهر الرؤية الأمريكية لإسرائيل ومكانتها ودورها، على الأقل في المدى القصير– مدة الدراسة المقدرة بثمان سنوات–. وأغلب التقديرات تذهب إلى أن الدعم الأمريكي الاقتصادي والعسكري لن يمس، وتفسير ذلك ما قالته رئيسة "إيباك" بيرناس مانو شريان في المؤتمر السنوي للمنظمة في ٥ مارس ٢٠٠٦م: "إن دعم إسرائيل لا يعد قيمة ديمقراطية ولا قيمة جمهورية، بل هو قيمة

أمريكية". وهو ما أكد عليه أيضا سفير إسرائيل السابق في واشنطن داني أيالون بالقول "لا شيء سيتغير، الانتخابات الرئاسية على الأبواب بعد عامين، السياسات متشابهة والأشخاص يؤيدون إسرائيل"[١٦].

يمكن أن نخلص إلى الآتي:

١- تراجع معادلة أن الطريق إلى واشنطن يمر عبر تل أبيب وتطوير العلاقات مع إسرائيل يمثل منفذا مهما للتأثير في السياسات الأمريكية، هذه المعادلة تراجعت وتعرضت للتآكل بشدة، ولم تعد تعمل كما كان الحال إبان العقود الماضية.

٢- هناك مؤشرات على أن إسرائيل لم تعد اللاعب الوحيد على مسرح الشرق الأوسط عند صياغة السياسات الأمريكية، فواشنطن ستواصل ضمان أمن إسرائيل لكنها لن تتركها تحدد سياساتها في المنطقة.

٣- هناك مؤشرات على أن واشنطن ستطالب تل أبيب بلعب أداور محددة– أمريكيا– لخدمة السياسة الأمريكية في المنطقة، ومساعدة واشنطن على التعامل مع مشاكل جوهرية في المنطقة (العراق، والعلاقة مع سوريا وإيران، والقضية الفلسطينية).

ثانيا: العلاقات مع القوى الدولية الأخرى

وفق منطق التحليل السابق، فإن علاقات إسرائيل مع دول المعسكر الرأسمالي كانت تتسم بصفة عامة بالإيجابية والتطور، بعكس الحال مع دول المعسكر الشرقي أو الاشتراكي، وإن كان لإسرائيل علاقات إيجابية مع الدول "المتمردة" على القيادة السوفييتية داخل المعسكر الشرقي. وقد أدى انتهاء الحرب الباردة وانفراد الولايات المتحدة بالهيمنة على المنظومة الدولية إلى تطور متسارع في علاقات إسرئيل بدول المعسكر الشرقي– سابقا–، وأدى تهاوي المنظومة الاشتراكية أيضا إلى تقدم اعتبار المصالح الاقتصادية على حساب الاعتبار الإيديولوجي، ومن هنا تمكنت إسرائيل من النفاذ إلى كثير من العواصم الدولية التي كانت مستعصية عليها فترات طويلة، مثل نيودلهي وبكين.

١- إسرائيل والاتحاد الأوروبي

يتمتع الاتحاد الأوروبي بهامش من المرونة وحرية الحركة تجاه القضية الفلسطينية والعلاقة مع إسرائيل، وهذه المرونة محدودة بعدم الاصطدام مع السياسة الأمريكية، وبإدراك أوروبي أن الدول العربية المعنية تفضل التعامل مع واشنطن، وأنها تتجه إلى بروكسيل لطلب الدعم عندما يتأزم مسار التفاعل مع واشنطن. ولا توجد سياسة موحدة للاتحاد الأوروبي تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، بل تتعدد السياسات وتتنوع بين التوافق إلى حد كبير مع التوجه الأمريكي والرؤية في إسرائيل دولة ديمقراطية غربية متطورة صغيرة في محيط إقليمي متخلف ومعاد يسعى للقضاء عليها، وبين سياسات ترى أن إسرائيل دولة تحتل أراضي الشعب الفلسطيني بقوة السلاح، وأن الحل يتمثل في تطبيق قرارات الشرعية الدولية بانسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها في حرب يونيو/ حزيران ١٩٦٧م، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة.

تتسم علاقات إسرائيل مع الاتحاد الأوروبي بصفة عامة بقدر من التوتر، إذ تتحفظ إسرائيل على علاقات الاتحاد الأوروبي بالدول العربية وأيضا بالفصائل الفلسطينية. وقد تسبب العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني إبان انتفاضة الأقصى في حدوث تغير في مواقف الرأي العام في عدد من دول الاتحاد الأوروبي الذي بدا أكثر تعاطفا مع الشعب الفلسطيني، وقد تجلى ذلك في الاستفتاء الذي أجري في عدد من دول الاتحاد الأوروبي حول الدول الأكثر تهديدا للسلم والأمن الدوليين في أكتوبر ٢٠٠٥م، إذ احتلت إسرائيل المكانة الأولى، الأمر الذي أثار احتجاج الحكومة الإسرائيلية.

يبدو واضحا أن اتساع عضوية الاتحاد الأوروبي وضم عشر دول من شرق أوروبا ووسطها قد أضعف من اتجاه الاتحاد نحو التمايز عن الموقف الأمريكي، فغالبية الأعضاء الجدد أقرب إلى وجهات النظر الأمريكية منها إلى الأوروبية، أو أقرب إلى الإطار الأطلسي منه إلى الأوروبي.

وعلى الرغم من أن الاتحاد الأوروبي يعمل على عدم الاصطدام مع السياسة الأمريكية الداعمة لإسرائيل والمتبنية لمواقفها، إلا أن ذلك لم يمنع من تمسك الاتحاد الأوروبي بمواقفه المختلفة عن الأمريكية، وتحديدا بشأن الموقف من الحوار مع الفصائل الفلسطينية المختلفة، وأيضا في رفض الجدار الفاصل، والتمسك بخطة خريطة الطريق.

يمكن القول إجمالا: إن علاقات الاتحاد الأوروبي بإسرائيل لن تشهد تغييرا جوهريا خلال مدة الدراسة، إذ سيواصل الاتحاد الأوروبي دوره في تقديم المساعدات غير العسكرية للشعب الفلسطيني، وسيواصل العمل وفق الإطار العام المحدد من قبل الولايات المتحدة، والذي يَحُدُّ من أي تغير جوهري في الموقف الأوروبي في الفترة القادمة هو إدراك دول الاتحاد أن الدول العربية تؤمن بأن واشنطن تمتلك أوراق اللعبة في المنطقة، وبيدها مفاتيح التسوية السياسية، ومن ثم لا يوجد ما يسوِّغ الاختلاف مع واشنطن حول عملية التسوية السياسية في المنطقة.

٢-إسرائيل وروسيا الاتحادية

تعد موسكو من الأطراف الداعمة تقليديا للمواقف والرؤى العربية، فقد كانت موسكو طوال فترة الحرب الباردة من أبرز الأطراف المساندة للرؤى العربية، وذلك في سياق رؤيتها التقليدية لإسرائيل ودورها في إطار الاستراتيجية الأمريكية– الرأسمالية–، وقد عملت موسكو على توظيف هذه القضية في إطار صراعها على النفوذ الدولي مع واشنطن. ومع انهيار الاتحاد السوفييتي وانكفاء روسيا على ذاتها، عملت على التوافق مع السياسة الأمريكية بقدر الإمكان وتجنب الصدام مع واشنطن، فلم تستطع على الأقل منع حلف الأطلنطي من ضرب صربيا– الشقيق الأصغر في القومية السلافية– في عام ١٩٩٩م، وعلى الرغم من تراجع مكانة موسكو بعد انتهاء الحرب الباردة مباشرة، إلا أنها ظلت محافظة على مواقفها التقليدية على مستوى التصريحات والمواقف الرسمية.

ومع بدء استعادة روسيا الاتحادية لتوازنها الاقتصادي، عملت على استعادة دورها السياسي في الشرق الأوسط، إذ بدأت تتحرك وتمارس دورها التقليدي مستفيدة من

أرضية موجودة في عديد من عواصم المنطقة. وكانت موسكو أول محطة– غير عربية – لقادة حماس بعد فوز الحركة بالانتخابات التشريعية الفلسطينية التي جرت في يناير ٢٠٠٦م. وعلى الرغم من حرص روسيا الاتحادية على العمل من خلال اللجنة الرباعية التي تضمها مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، إلا أن مواقفها تميزت بتأييد الحقوق العربية إجمالا، ومعارضة السياسات الإسرائيلية التي تمثل انتهاكا لقرارات الشرعية الدولية، وفي هذا السياق تعارض روسيا النشاط الاستيطاني الإسرائيلي وترفض الخطوات أحادية الجانب.

في المقابل بدا واضحا أن روسيا الاتحادية تحرص على علاقات متوازنة مع إسرائيل، فلم تعد روسيا ترى في إسرائيل– على الأقل على المستوى الرسمي- شرطي الولايات المتحدة والإمبريالية في المنطقة، فالعلاقات تطورت سياسيا واقتصاديا، إضافة إلى أن التطورات التي مرت بها روسيا من تراجع اقتصادي، ثم نشاط جماعات انفصالية– الحالة في الشيشان- ودعم بعض الدوائر العربية والإسلامية للمسلحين الشيشان، قد دفعت روسيا إلى مزيد من التقارب مع إسرائيل، فأعلنت أكثر من مرة دعمها لإسرائيل في مواجهة الإرهاب. وبالتالي يمكن القول: إن تراجع التنسيق بين الدول العربية، وشيوع ظاهرة الإرهاب وانتشارها، وعدم مساندة كثير من الدول العربية لروسيا في مواجهة مسلحي الشيشان، ودعم بعض المنظمات والهيئات العربية-الإسلامية- للمسلحين الشيشان، كل ذلك ساعد على زيادة مساحة الالتقاء الروسي الإسرائيلي. وإذا كانت روسيا تعد من الناحية الرسمية أحد أبرز القوى الداعمة للحقوق العربية، إلا أن مواقفها من الصراع تغيرت كثيرا، وعلاقاتها مع إسرائيل تطورت وتعززت، ويتوقع أن يستمر التطور في الفترة القادمة- محل الدراسة- حتى العام ٢٠١٥م.

٣-إسرائيل والصين

على الرغم من أن الصين كانت من أوائل الدول التي افتتحت مكتب تمثيل لمنظمة التحرير في بكين، وعينت سفيرا لها في الأراضي الفلسطينية، إلا أن مواقفها من القضية،

وعلاقاتها بإسرائيل شهدت- واقعيا- قدرا كبيرا من التغير. ويعود تغير الموقف الصيني إلى جملة اعتبارات، من بينها الانقسام بين الدول العربية تجاه العلاقة مع إسرائيل، ونجاح الأخيرة في أن تكون بمثابة مصدر لتكنولوجيا السلاح الأمريكي للصين، فقد ذكر تقرير لوزارة الدفاع الأمريكية عام ٢٠٠٤م أن إسرائيل هي ثاني أكبر مصدر للسلاح إلى الصين بعد روسيا، وتزيد صادراتها السنوية على المليار دولار. هناك أيضا مجالات عديدة للتعاون العسكري، إذ تقوم إسرائيل بتحديث الأسلحة الصينية وتحديدا الطائرات، وقد أدى تطور شبكة العلاقات العسكرية إلى نمو كبير في التبادل التجاري بين البلدين، سرعان ما بدأ يلقي بظلاله على المكون السياسي للعلاقات، فبينما واصلت الصين دعمها للحقوق العربية– على المستوى الرسمي- فإن سياساتها الواقعية مالت إلى التوافق مع نشاط اللجنة الرباعية التي تقودها- عمليا- الولايات المتحدة. ويتوقع أن يتواصل التطور في العلاقات على المستويات الاقتصادية والعسكرية- خلال فترة الدراسة– حتى العام ٢٠١٥م.

٤-إسرائيل والهند

يمكن القول: إن الأسباب نفسها التي أدت إلى تحولات في الموقف الروسي والصيني، كانت أيضا وراء التغير الذي أصاب الموقف الهندي، فالهند كانت داعما تقليديا للقضية الفلسطينية والحقوق العربية، وأدى الانقسام العربي، وحاجة الهند لتكنولوجيا السلاح والتعاون في المجال الاستخباراتي والحصول على المعدات والخبرات اللازمة لمواجهة نشاط الجماعات المتشددة في كشمير، إضافة إلى اعتبار التقارب مع إسرائيل مدخلا إلى واشنطن، أدى كل ذلك إلى إقامة العلاقات الدبلوماسية عام ١٩٩٢م، وأخذت العلاقات بعد ذلك تتطور في شتى المجالات، ففرضت لاحقا تغيرا جوهريا في مواقف الهند التقليدية، وإن ظلت المواقف على المستوى الرسمي داعمة للحقوق العربية، ويتوقع أن يتواصل التطور في العلاقات نظرا لتوفر الأسس العملية الموضوعية لدفع العلاقات قدما لا سيما الأسس العسكرية والأمنية والاقتصادية.

ثالثا: إسرائيل والأمم المتحدة

ربما لم يشهد صراع في العالم جدلا حول دور الأمم والمتحدة، وخلافا حول تفسير منطوق قرارات صدرت عن المنظمة الدولية مثل الصراع العربي الإسرائيلي، وتحديدا على مساره الفلسطيني، ثم فيما يخص سياسات إسرائيل تجاه الدول العربية الأخرى. فالمنظمة الدولية كانت حاضرة بقوة على مدار تاريخ الصراع، ومع أن الصراع بدأ قبل تشكيل أول منظمة دولية، وهي عصبة الأمم التي تشكلت في أعقاب الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٩م، إلا أن الأمم المتحدة (المنظمة الدولية) التي تشكلت في نهاية الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥م من قبل الدول المنتصرة في الحرب، وهي الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا، أصدرت قرارا من جمعيتها العامة (القرار رقم ١٨١ لعام ١٩٤٧م) بإعلان إقامة دولة إسرائيل على أكثر من نصف مساحة فلسطين، وتحديدا على نحو ٥٣٪ من المساحة التي تبلغ نحو ستة وعشرين ألف كيلو متراً مربعاً. فقبل صدور هذا القرار لم تكن هناك دولة إسرائيلية، أي إن القرار أوجد دولة من "العدم"، فلم تكن هناك دولة إسرائيلية تم احتلالها وصدر قرار من الأمم المتحدة بحصولها على استقلالها، بل إن القرار نص على تقسيم أرض فلسطين بين العرب واليهود.

لعبت الأمم المتحدة- على مدار عمر الصراع العربي الإسرائيلي- دورا بارزا في إدارة الصراع وضبط تطوراته، وقد تجلى ذلك بوضوح في قراري مجلس الأمن الدولي رقمي ٢٤٢ بعد حرب يونيو/ حزيران ١٩٦٧م، و٣٣٨ بعد حرب أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٧٣م، وهما القراران المحوريان في كل محاولات التسوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي على كافة المسارات.

بدا واضحا أن إسرائيل- ومعها القوى الدولية الداعمة- كانت تتطلع إلى دعم مكانتها عبر الحصول على اعتراف دولي، ثم إقليمي، ومن ثم فقد عملت في البداية على إظهار التوافق مع المنظمة الدولية، واحترام ما تصدره من قرارات رغم ما يجيش في

صدور قادة الدولة العبرية من تطلع إلى رفض لهذه القرارات، ولعل أبلغ مثال على ذلك ما دار في مداولات قادة المنظمات الصهيونية بعد صدور قرار التقسيم من الأمم المتحدة، فالاتجاه الغالب في المناقشات كان يرفض القرار على أساس أنه لم يمنح اليهود كامل أرض إسرائيل، ومنحهم جزءا منها فقط، ورغم ذلك فالقرار يعطي لليهود الحق في الحصول على دولة مستقلة على أكثر من نصف أرض فلسطين، ويحظى بدعم القوى الكبرى في النظام الدولي ومساندتها. وقد خلص قادة المنظمات الصهيونية– أو العصابات المسلحة– إلى استنتاج مؤداه: رغم أن قرار التقسيم لا يلبي طموحات اليهود في إقامة الدولة على كامل "أرض إسرائيل" إلا أنه ينبغي القبول به لاعتبارات عديدة، أولها: إن القرار صادر عن المنظمة الدولية، وبدعم من القوى الكبرى في النظام الدولي، وثانيها: إن القرار ينص على قيام دولة يهودية، ومن ثم فقبوله يعني امتلاك الدولة، وثالثها: إن الاتجاه الغالب عند الجانب العربي هو رفض القرار، ومن ثم يكون قبول المنظمات الصهيونية بالقرار فرصة مثالية لاستثمار الرفض العربي وترسيخ أركان الدولة الوليدة وتوسيع حدودها بعد ذلك لتشمل "كامل أرض إسرائيل".

رفض العرب قرار التقسيم حقا، فأعلن قادة المنظمات الصهيونية قبولهم له، واستثمروا حالة التنافس التي كانت تسود سياسات نظم الحكم العربية في ذلك الوقت، وتمكنوا من بسط سيطرتهم على نحو نصف المساحة التي كانت مخصصة للدولة الفلسطينية، ولم يتبق للفلسطينيين سوى نحو ٢٢٪ من أرض بلادهم، والتي احتلتها إسرائيل في عدوان يونيو/حزيران ١٩٦٧م، وصدر بشأنها القرار ٢٤٢، الذي طالب إسرائيل بالانسحاب من "الأراضي" التي احتلت في النزاع الأخير، حسب النص الفرنسي، ودون أداة التعريف "ال" لتصبح "أراض" حسب الصياغة الإنجليزية، والتي كانت متعمدة كي تسمح لإسرائيل بالاجتهاد في تقديم التفسيرات التي تمكنها من ضم أجزاء من الأراضي التي احتلتها وهي الضفة الغربية وقطاع غزة، أو ما تبقى من أرض

فلسطين، وشبه جزيرة سيناء من مصر، ومرتفعات الجولان من سوريا، إضافة إلى أراض من لبنان والأردن.

كان دور الأمم المتحدة- طوال مرحلة الصراع وما شهدته من محاولات للتسوية- حاضرا بقوة، سواء لضبط تفاعلات الصراع والتحكم في تطوراته، أو لتسجيل مواقف محددة تتوافق مع مبادئ ميثاق المنظمة الدولية، وعلى رأسها المبدأ الذي ينص على عدم جواز اكتساب الأراضي عن طريق القوة المسلحة.

وعلى مدار عمر الحرب الباردة- التي استمرت من نهاية الحرب العالمية الثانية في منتصف العقد الخامس وحتى نهاية العقد التاسع من القرن العشرين- كان التركيز على إدارة الصراع عبر الأمم المتحدة من خلال توافق إرادات القوى الكبرى، وتحديدا الإرادتين الأمريكية والسوفييتية، فلم يكن أي منهما على استعداد للقبول بهزيمة شاملة لحليفه في الشرق الأوسط، ومن ثم فقد جرى الاتفاق الضمني على دور واضح للأمم المتحدة في إدارة الصراع على النحو الذي تجلى في الذهاب إلى مجلس الأمن لاستصدار القرار ٣٣٨ في أواخر مراحل معارك حرب أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٧٣م، واستصدار القرار ٤٢٥ بشأن الجنوب اللبناني، وكل ما يتعلق بعمليات الفصل بين القوات المتحاربة، وإرسال قوات حفظ سلام إلى مناطق محددة.

ما أن انتهت الحرب الباردة وباتت الولايات المتحدة القوة العظمى الأولى في العالم، حتى تغيرت النظرة تماما إلى الأمم المتحدة، فالمنظمة الدولية التي بشر الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الأب في مطلع التسعينيات- أي أواخر عمر الحرب الباردة ومع الغزو العراقي للكويت- بأن دورها سوف يتسع ومبادئها ستحكم التفاعلات بين الدول، تراجعت كثيرا وفقدت دورا متميزا كانت تلعبه، وباتت في كثير من الأحيان أقرب إلى إدارة تابعة للخارجية الأمريكية منها إلى كونها منظمة دولية مستقلة وفاعلة. وقد تجلى ذلك بوضوح في عهد الإدارة الأمريكية الحالية بقيادة جورج بوش الابن التي استغلت الأمم المتحدة في تمرير ما تريد من قرارات تضامنا مع واشنطن على إثر اعتداءات الحادي

عشر من سبتمبر/ أيلول ٢٠٠١م، ثم تجاهلت المنظمة تماما ضرب العراق، وكلام فرق التفتيش عن أسلحة العراق المحظورة.

لم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل باتت "الاستهانة" بالمنظمة الدولية و"الشرعية الدولية" أمرا مستقرا في يقين أعضاء الإدارة الأمريكية، وباتت هذه الإدارة تتعامل وفق منطوق الحكمة الرومانية القديمة التي تقول: إن "القوة تخلق الحق وتحميه".

كان منطقيا أن تقود الاستهانة الأمريكية بالشرعية الدولية إلى إطاحة إسرائيلية كاملة بدور الأمم المتحدة، فإسرائيل التي نشأت أصلا بقرار من الأمم المتحدة، باتت ترى في المنظمة الدولية قيدا على حرية حركتها وقدرتها على تحقيق أهدافها، ومن هنا رفضت إسرائيل التعامل مع لجنة تقصى الحقائق التي تشكلت بموجب قرار من المجلس للتحقيق في جرائم الحرب التي ارتكبتها القوات الإسرائيلية في مخيم جنين ٢٠٠٢م، ورفضت حكم محكمة العدل الدولية بعدم شرعية بناء الجدار الفاصل والتوصية بهدمه وتعويض الفلسطينيين. ويمكن تأكيد الأمر نفسه بشأن عدم مبالاة القيادة الإسرائيلية بما ترتكبه القوات من جرائم حرب وجرائم بحق الإنسانية في لبنان وفلسطين، فهذه الأعمال تحتل ركنا أساسيا في الفكر الصهيوني، وهناك أساس عقائدي لها، أعده عدد من الحاخامات.

يأتي اليقين الإسرائيلي في حماية "الفيتو" الأمريكي ليسفر عن استهانة إسرائيلية بالشرعية الدولية من ناحية وليفتح المجال أمام تكرار هذه المجازر. وخلاصة الأمر أن إسرائيل تتعامل مع قرارات المنظمة الدولية على نحو انتقائي، وتدرك تماما أن المنظمة عاجزة عن الفعل تجاهها، وعلى نحو أقرب إلى استثناء إسرائيل من الالتزام بالقرارات الدولية في حال صدورها، ولا خوف من عقوبة، فالفيتو الأمريكي جاهز للاستخدام، وتنفيذ أي قرار يتطلب موافقة، بل اشتراكا من الولايات المتحدة، وأن الأخيرة تتعامل أيضا مع المنظمة الدولية من منطلق مصلحي وظيفي، تستخدمها حينما تريد، وتتجاهلها عندما تقتضي مصالحها ذلك. ولا يتوقع حدوث تغير كبير في علاقة إسرائيل بالأمم المتحدة طوال فترة الدراسة، والتغير هنا مرتبط بالعامل الأمريكي.

الهوامش

[١]. بعنوان "اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأمريكية": من إعداد ستيفن والت أستاذ العلوم السياسية المتخصص في العلاقات الدولية في معهد كينيدي لنظم الحكم بجامعة هارفارد، وجون ميرشايمر أستاذ العلوم السياسية في جامعة شيكاجو، نشرت في مارس/ آذار ٢٠٠٦م.

[٢]. الموقع الإلكتروني لصحيفة " الوطن" القطرية.

[٣]. Jimmy Carter, Palestine :Peace not Apartheid, Simon & Schuster, NY,2006.

[٤]. عكيفا إلدار، بيكر سيطلب من بوش التصالح مع الأسد، هآرتس ٣١/ ١٠/ ٢٠٠٦م.

[٥]. عكيفا إلدار، تعرفوا على وزير الدفاع الأمريكي الجديد، هآرتس، ١٤/ ١١/ ٢٠٠٦م.

[٦]. أورلي أزولاي، تحدث مع إيران وسوريا، ، يديعوت أحرونوت، ١٤/ ١١/ ٢٠٠٦م.

[٧]. بن كسبيت، إتصالات سرية لعقد مؤتمر دولي، معاريف ١٩/ ١١/ ٢٠٠٦م.

[٨]. ناحوم برنياع، بوش يعود إلى أبيه، يديعوت أحرونوت، ٩/ ١١/ ٢٠٠٦م.

[٩]. ناحوم برنياع، لقد أزفت ساعتهم، يديعوت أحرونوت، ١٠/ ١١/ ٢٠٠٦م.

[١٠]. معون شيفر، شعبة الاستخبارات العسكرية توصي أولمرت بالتحدث مع الأسد، يديعوت أحرونوت، ١٢/ ١١/ ٢٠٠٦م.

[١١]. بن كسبيت، رايس تقول أن سوريا خطر، معاريف، ١٢/ ١١/ ٢٠٠٦م.

[١٢]. ألوف بن، غضب في واشنطن من تصريحات أولمرت حول العراق، هآرتس ، ١٤/ ١١/ ٢٠٠٦م.

[١٣]. بن كسبيت، وهناك سقط القسام، معاريف، ١٧/ ١١/ ٢٠٠٦م.

[١٤]. إيتمار إيخنر، إسرائيل ستكف عن إثارة الاهتمام في الولايات المتحدة، يديعوت أحرونوت ٧/ ١١/ ٢٠٠٦م.

[١٥]. روني سوفير، رياح جديدة تهب من واشنطن، مختارات إسرائيلية، عدد ١٤٩، مايو ٢٠٠٧م، ص ٩٠-٩١.

[١٦]. ناحوم برنياع، لقد أزفت ساعتهم، يديعوت أحرونوت، ١٠/ ١١/ ٢٠٠٦م.